مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل متغيرات ومتطلبات التنمية المستدامة
اسم الكاتب: أ.م.د. أياد بشير الجلبي، م.م. محمد ذنون الشرابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3126
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٦ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [٢٣٧-٢٦٠]

الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل متغيرات ومتطلبات التنمية المستدامة(*)

الدكتور أياد بشير الجلبي
أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

محمد ذنون الشرابي
مدرس مساعد - قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل
Mlss_2005@yahoo.com

المستخلص

يسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية المستدامة وقياسها ويشمل البحث ثلاثة قطاعات رئيسة ، أولي، صناعي، خدمي، هذا فضلاً عن تضمينه قطاعات فرعية مختلفة والواردة بياناتها في تقارير الاستثمار العالمية وملاحقها، وغطى البحث المدة بين (١٩٨٧م – ٢٠٠٣م)، وهي مدة نعتقد أنها مناسبة لأغراض هذا البحث، فضلاً عن الإحاطة بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل متغيرات التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشرفي ظل متطلبات التنمية المستدامة . لقد استخدم إنموذج تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العنقودي في قياس أثر المتغيرات المفسرة التي تمثل القطاعات الرئيسة الثلاث، القطاع الأولي، الصناعي، والخدمي التي تتضمن قطاعات فرعية مختلفة على المتغيرات المعتمدة المتمثلة بـ (كمية انبعاثات غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2، استهلاك الطاقة غير المتجددة، معدل نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2)، المعبرة عن البيئة ، ولقد تضمن البحث القطاعات الاقتصادية الرئيسة والفرعية على أساس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود من خلال عمليات الدمج والحيازة ، بهدف الوصول إلى تحديد القطاعات التي تدفق إليها الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير. والنتائج الرئيسة للبحث انتهت اللى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة تكون متدفقة في اتجاه قطاعات ملوثة ومستنزفة للموارد الطبيعية وفي ذات الحالة هناك تدفقات في قطاع غير ملوث وغير مستنزف للموارد الطبيعية، فضلاً عن أن هناك مجموعة من القطاعات الفرعية كانت في مقدمة بعض العناقيد وهي ملوثة في الوقت نفسه ومستنزفة أيضا للموارد الطبيعية . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من خلالها نبغي تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه تحقيق متغيرات التنمية المستدامة في معظم دول العالم ولاسيما النامية منها.

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٣) قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل .

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٧/٢٦ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/١٠/١٠

The Direct Foreign Investment within the Variables and Requirements of Sustainable Development

Ayad B. Al – Jalabi (PhD)
Assistant Professor
Department of Economic Sciences
University of Mosul

Muhammad Th. Al – Sharabi
Assistant Lecturer
Department of Financial Sciences
University of Mosul

Abstract

The present study endeavors to analyze the relations between direct foreign investment and sustainable development indicator and the measurement. It contains three sectors namely: primary, industrial and public services. It also includes different sub-sectors whose data have been collected from international investment reports. This research covers the period 1987 - 2003 which is, as we believe, suitable enough for the purpose of the research. It highlights direct investment fact according to the variables of sustainable development and direct foreign investment. In this study, multiple regression analysis and cluster analysis models are used to measure the influence of explanatory variable which represents the above mentioned main sectors besides the sub-sectors, on the dependent variables (such as the quality of Co_2 emission… etc).

Moreover, the research tackles the essential economic sectors according to the size of direct foreign investment flow merger process towards polluting and depleting natural resources. What's more there are flows towards unpolluted and depleted sectors. This research ends with several recommendations aiming at activating direct foreign investment towards the realization of sustainable development variables in most countries all over the world especially developing countries.

المقدمة

يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الروافد أو المحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصاديات العالم . ونظراً للتدني المتسارع في حجم المساعدات الرسمية الموجهة إلى الدول النامية مفها ما يعاني من معدلات الادخار المنخفضة ، وصعوبة الوصول أو الحصول على الاقتراض الخارجي من جهات رسمية أو مؤسسات دولية وعجزها عن سداد التزاماتها الخارجية ، فضلاً عن ما تضعه الجهات الرسمية أو المؤسسات الدولية المانحة من شروط تعجيزية قد تعيق عمليتها التنموية فيما بعد، أضف إلى ذلك أن معظم الدول المتقدمة لديها فائض من تراكمات رؤوس الأمو ال، هذا فضلاً عن ارتفاع كلفة الفرصة البديلة في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية ، وانخفاض خزين الموارد الطبيعية لديها ، وارتفاعه لدى البعض من الدول النامية ، الأمر الذي شجع الدول المتقدمة على الاستثمار في الدول النامية. هذا فضلاً عن تشخيص الأسبقية للقطاعات الاقتصادية في الدول النامية التي يتم توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إليها، ولاسيما في ظل إطار التغيرات السريعة لمحاولة تشكيل نظام اقتصادي جديد يتوافق نسبيا مع العولمة وما تحتويه من مضامين المنافسة وعولمة رأس المال والسلع والخدمات ، في مقابل ذلك أن يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المستقطبة فوائد في عملية التنمية ، هذا

فضلا عن رغبة العديد من الدول النامية البحث عن الأسلوب الأمثل في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من دون أن ينعكس ذلك بشكل أضرار على متغيرات التنمية المستدامة.

منهجية البحث

أولاً - مشكلة البحث

يركز البحث على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً من مصادر التمويل للتنمية المستدامة وهنا يثار سؤال هل هناك أثر أو رد فعل عكسي لهذا المصدر على متغيرات التنمية المستدامة في ظل كيفية توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه التنمية المستدامة وكيفية تحديد أولويات الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك لمعالجة مشكلة اتجاه الاستثمار الأجنبي نحو المنشآت الاقتصادية الملوثة للبيئة.

ثانياً - أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال تناوله لأحد الموضوعات المعاصرة والمهمة في ظل إهتمام كل من الدول المتقدمة والنامية في تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من تباين أهدافهما ويعد من الموضوعات التي تثير إهتمام الكثير من الباحثين في مجالات مختلفة سواء كانت إقتصادية، مالية، إجتماعية أو بيئية كل من وجهة نظره ومعرفته سواء كانوا من مؤيديه أو معارضيه.

ومما تمت ملاحظته أن الاقتصاديين اهتموا بالاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً من مصادر التمويل ، فضلا عن آثاره الاقتصادية على متغيرات التنمية المستدامة سواء كانت ذات منحى أيجابي أو سلبي ، ومن هذا المنطلق ركزت معظم الدول المستقطبة لرؤوس الأموال على أن يكون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أولوياتها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبالاتجاه الذي لا يكون له أثر سلبي على متغيرات التنمية المستدامة ، هذا فضلاً عن قيام الدراسة بمعالجة الكثير من الأمور التي تعزز وتفعل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات التنمية المستدامة بالاتجاه الإيجابي.

ثالثاً - هدف البحث

١. التعرض للمقومات التي لا بد من الأخذ بها في إطار المعالجة النظرية والسياسات التي يمكن من خلالها إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والبحث في الإجراءات التي من خلالها تستطيع أن تحد من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مع بيان كيفية قياس هذا الأثر من خلال متغيرات تمثل متغيرات التنمية المستدامة بما يحقق الهدف المتمثل في تعزيز قدرة الدول النامية على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الأولويات التنموية وفي مجال تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة.

٢. محاولة إستنباط مؤشرات تعبر عن التنمية المستدامة ومحاولة تحليلها.
الكشف عن القطاعات الفرعية المختلفة التي تتوجه نحوها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالقطاعات الفرعية التي تكون في المقدمة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بشكل كبير، وهل هذه القطاعات ملوثة ومستنزفة للموارد الطبيعية؟.

رابعاً – فرضيات البحث

لغرض تحقيق أهداف البحث وضعت بعض الفرضيات بهدف لإختبارها وهي كما يأتي:

- الفرضية الأولى

تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة تأثيراً معنوياً (إيجابياً) في المتغير المستجيب (غاز ثنائي أوكسيد الكاربون CO_2).

- الفرضية الثانية

تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة تأثيراً معنوياً (إيجابياً) في المتغير المستجيب (استهلاك الطاقة غير المتجددة).

- الفرضية الثالثة

تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة تأثيراً معنوياً (إيجابياً) في المتغير المستجيب (معدل نصيب الفرد من انبعاث غاز ثنائي أوكسيد الكاربون CO_2).

أولاً – آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل متغيرات التنمية المستدامة

تكمن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة مجالات، وتمثل متغيرات التنمية المستدامة سواء كانت اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكون على النحو الاتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

يكون للاستثمار الأجنبي المباشر منافع سواء كانت في مجال النمو الاقتصادي أوفي مجال القدرات الإنتاجية ، ولكن إلى جانب هذه المنافع فان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من الأخطار البيئية التي تؤدي إلى خفض منافع التنمية الاقتصادية، ففي دراسة لـ Moran أكد فيها إمكانية أن يقود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنحراف اقتصادي أساسي ويولد ضرراً اقتصادياً بيئياً دائماً للدولة المستقطبة للاستثمار ، وذلك من خلال خفض الادخارات المحلية والاستثمار بدلا من زيادة تراكماتها، هذا فضلا عن إبعاد الشركات المحلية عن أسواق رأس المال، وزيادة الطلب على العملة الصعبة، ودعم إحتكار القلة المحلية ويكون مناهضاً للتنافس، ويحرف السياسات المحلية ، مما يؤدي إلى إنحراف التنظيم ويخلق

حالة عدم استقررا من خلال التغير المتسارع ، وتسعى الشركات متعددة الجنسية إلى حماية عوائدها التكنولوجيا بدلا من نقلها (Moran, 1998, 2).

وفي دراسة أخرى وجدت أنه في دولة ذات اقتصاد مفتوح بصورة عامة يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب على النمو الاقتصادي ، إذ أكدت الدراسة التي أجراها معهد Brookings والتي غطت ٥٨ دولة في أمريكا اللاتينية وآسيا فضلاً عن أفريقيا ، أن الدولار الذي يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر يولد دولاراً آخراً في الاستثمار المحلي (Bosworth and Collins, 1999, 12)، أما دراسة Borensztein فوجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يرفع النمو ، ولكن بشرط وجود القوى العاملة التي تحمل الحد الأدنى من التعليم (Borensztein, 1998, 115).

- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية

إن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات ، وقد اعتمدت هذه المؤثرات في مجالين.

أولهما – إمكانية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل ، على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تخلق فرصاً للتوظيف، إلا أن نوعية هذا التوظيف يكون مثيراً فغالباً مايثير عدداً من التساؤلات، ولاسيما في ظل تنافس الخدمات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويؤدي هذا إلى تفويض قوانينها الوطنية التي تشجع معايير العمل الجوهرية والأساسية، ففي دراسة لـ Zarsky أكدّ أن الشركات متعددة الجنسية قد تتسبب في حدوث انحرافات، وهذه الانحرافات تؤدي إلى الحماية غير الملائمة لصحة العامل وسلامته وانتهاك حقوق الإنسان (Zarsky, 2002, 12).

وثانيهما – إن الاستثمار وتحريره يمكن أن يفاقم الفروقات في توزيع الدخل ، والناتجة بصورة عامة عن السياسات الوطنية غير الملائمة بخصوص توزيع الثروة، مثل (السياسات الضريبية)، إذ يؤدي ذلك إلى أن تكون المنافع من التغيرات في الإنتاج العالمي والتجاري موزعة على نحو مختلف بين الدول ، وبين المناطق والمجتمعات المحلية المختلفة ضمن الدولة الواحدة (Mabey and Mcnally, 1999, 6).

- الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة

شهد العقد الأخير إتفاقيات عديدة سواء كانت اتفاقيات ثنائية أو إقليمية شجعت على تحرير أنظمة التجارة والاستثمار، إذ أكدت دراستان للباحثين Mcnally, Mabey والأخرى من Buffett, Zarsky، أن اتفاقيات الاستثمار سواء كانت عالمية أو إقليمية ثنائية شجعت على تحرير أنظمة الاستثمار ، ووسعت حقوق المستثمرين الأجانب مقابل القليل من الاستثمارات في الدول المستقطبة ، في حين لم تروج أية مسؤوليات بيئية بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو الحكومات، وقد أكد الذين يعملون في مجتمع التنمية المستدامة أنه من دون إطار بيئي فإن التحرر الاقتصادي سيسرع

من التحلل البيئي (Zarsky and Buffett, 2003, 36-38)، (Mabey and Mcnally, 1999, 66-67)

وفي دراسة أخرى أجراها صندوق النقد الدولي ظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق زيادة إنتاجية وملوثات بيئية أقل من خلال نقل التكنولوجيا الأحدث والأنظف (Graham, 1995, 59).

ثانياً - تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة

ويمكن تتبع تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة من خلال ثلاث طرائق، هي :

أ. الأداء البيئي للشركات متعددة الجنسية

هناك قراران استراتيجيان رئيسان للشركات متعددة الجنسية يؤثران في أدائها البيئي **أولهما**: إختيار "التكنولوجيا"، أي هل تستثمر التكنولوجيا الأحدث والأنظف والمتيسر على نحو أفضل ويتفوق على التكنولوجيا الأقدم والأكثر ضررا ، وقد تكون "الكفاءة والنظافة" لمعظم القطاع الصناعي فيما يتعلق باختيار الشركة . **وثانيهما**: له علاقة "بتطبيق الإدارة" أي هل تتبنى المؤسسة القابضة نظام إدارة بيئية قوي أم عكس ذلك، وهل تدخله في عموم شركاتها التابعة خارج البلاد ؟ إذ إن وعود الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية المستدامة هي أن الشركات متعددة الجنسية ولا سيما OECD، ستساعد في رفع المعايير البيئية في الدول النامية ، وذلك بتحويل كل من التكنولوجيا الأنظف وتطبيقات الإدارة البيئية الأفضل في إتجاه المعايير البيئية السليمة (Dasgupta and *et al.*, 2000, 39-42).

ب. النمو الاقتصادي والبيئة

عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المستقطبة فإن أضعف احتمال هو قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بتحفيز النمو الاقتصادي ، وعلى أية حال فمن دون تنظيم ملائم للاستثمار الأجنبي قد يؤدي النمو الاقتصادي إلى تسريع التحلل البيئي حتى إذا كانت الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات ذات سلوك جيد بالنسبة للبيئة، وتجربة شرق آسيا غالباً ما توصف أنها تميزت بالنجاح الا قتصادي، وتقدم مثلاً كبيراً ، إلا أنه ووفقا لبنك التنمية الآسيوية وصفت جنوب شرق آسيا بأن تحلل الموارد والتلوث البيئي الذي أصابها بشكل دائم و متسارع من المتعذر إجتثاثه ويعرض صحة الإنسان للخطر (Asian Development Bank, 2001, 6).

جـ. التنظيم البيئي والاستثمار الأجنبي المباشر

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنظيم البيئي العالمي أو شبه العالمي ، ويوجد دليل على أن الشركات الأجنبية المباشرة ومن خلال ترابط قوتها التساومية إما أن تساعد على رفع المعايير البيئية أو خفضها (Rosenbrg and Mischenko, 2002, 12)، ففي تشيلي خلال مرحلة السبعينات والثمانينات فرضت ضغوط على شركات التعدين الأجنبية لمزيد من التنظيم البيئي المترابط عندما إشترت الشركات الأجنبية شركتي تعدين تشيليتين هما شركة Disputada وهي واحدة من أقدم

شركات النحاس التشيلية من قبل شركة Exxon minerals Chile في عام ١٩٧٨ وشركة EL indio التي تنقب عن الذهب والنحاس التي تم شراؤها من شركة ST Joe Gold الأمريكية في عام ١٩٧٥، على الرغم من أن لهاتين الشركتين ثلاث خواص رئيسة.

أولاً - التاريخ السابق لتلك الشركات مما أدى إلى نظرة سلبية عند الجمهور التشيلي ضد الشركات الأجنبية المباشرة.

ثانياً - هاتان الشركتان كانتا تعملا ن في تنظيمات بيئية تشيلية متخلفة افتقرت إلى هيكل مترابط.

ثالثاً -ليس لدى هاتين الشركتين الأجنبيتين عندما كانت الدولة تملكها أي قسم أو سياسة بيئية ولكن عندما جاءت الشركتان الأجنبيتان، وهي كل من Disputada and Exxon Einerals Chile، قامت بوضع إطار سياسة بيئية ووحدة الإدارة البيئية لوضعها موضع التنفيذ ، وقامت الشركتان بتطبيق معايير بيئية مسؤولة فضلا عن القيام بإجراء بحوث عن الآثار البيئية وتدقيق بيئي، وللشركة حق تشجيع القوانين البيئية، والتنظيمات الملائمة وتطويرها (Lagos and Valsco, 1999, 12).

فضلا عن شركة ELindio التي تبلغت خبرة شركتها الأمريكية القابضة ، ووضعت حيز التنفيذ قانون الأخلاق البيئية وكانت الشركات الأجنبية خاضعة لفحص بيئي أعلى مما تخضع له الشركات المحلية المملوكة للدولة، فضلا عن قيام هذه الشركات بتفعيل دور المنظمات البيئية والجمهور ، مما دفع بالشركات المحلية إلى السير ضمن هذا الميدان البيئي للحماية البيئية (Zarsky, 2002, 16).

في المقابل نلاحظ التجربة المكسيكية التي أسهم دخول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات الأجنبية المباشر إلى إرتفاع الهجرة من الريف إلى المدينة فضلا عن زيادة التعداد السكاني للمكسيك بنسبة ٤٠%، فضلاً عن حجم السكان الحضري الذي تجاوز كثيرا قدرة البنى الأساسية للمكسيك كإدارة صرف النفايات وتقديم مياه كافية وحماية نوعية الهواء ، فضلاً عن إنخفاض الأجور في الشركات الأجنبية المباشرة عنه في قطاع التصنيع المكسيكي ، إذ شهدت بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٩ تعرية التربة الريفية نمو بنسبة ٨٩% ونفايات البلدية الصلدة بنسبة ١,٨%، وتلوث الهواء في المناطق الحضرية بنسبة ٩٧%.

إن التكاليف الاقتصادية للتحلل البيئي وحسب تقديرات الحكومة المكسيكية كانت قد إرتفعت إلى ١٠%من إجمالي الناتج المحلي السنوي ، أي ما يعادل ٣٦ مليار دولار في السنة وقد أدت هذه التكاليف إلى خفض النمو الاقتصادي الذي وصل إلى ٢,٦%على الأساس السنوي ، وما لم يكن التوحد الاقتصادي مترافقا مع التنظيم والتعزيز البيئي القوي، فمن المحتمل إن يزداد التلوث سوءاً (Stern, 1998, 176).

ثالثاً – الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل إستراتيجيات التنمية المستدامة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل باتجاه التنمية المستدامة ، وهي ليست مهمة سهلة سواء من حيث التصميم والتنفيذ إذ توجد في هذه العملية أهداف وأدوات عديدة، فضلاً عن وجود عوائق كثيرة ، ولكي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مستداماً فلا ينبغي الاقتصار على البحث فحسب ،بل يتطلب أيضاً درجة عالية من الالتزام ، وتبني السياسات التي من شأنها إن تقودنا إلى إستثمار أجنبي مباشر يصب في مجال التنمية المستدامة، فضلاً عن العقلية المنفتحة ، والتعاون والاستعداد له، والتواضع في كل عمل من شأنه أن يقودنا باتجاه التنمية المستدامة، ويجب الانتفاع من تجارب مرت بها دول أخرى. وهناك آليات محفزة لمشروع التنمية المستدامة للاستثمار الأجنبي المباشر ،وهذه الآليات مختلفة من دولة إلى أخرى فهي تنتج أحياناً من سياسة الصناعات المحلية عندما تحاول الارتباط مع أفضل تطبيق للشركة الأجنبية متعددة الجنسية ، أو سياسة تنطلق من الحكومة عندما تطالب بالأداء الأفضل للشركات الأجنبية متعددة الجنسية ، وأحياناً قد تكون السياسة نابعة من تعاون وجهود مشتركة بين حكومة الدولة المستقطبة والشركة الأجنبية المستثمرة وقد تكون الشراكات بين شركات القطاع الخاص ، والمنظمات العالمية، ولم ننسَ أن الآليات المنسوبة إلى الحكومة والسياسة البيئية تكون محط أنظار وتدقيق إتفاقيات الاستثمار العالمية.

وتتجلى متطلبات التنمية المستدامة في ظل مجموعة من الإستراتيجيات وهي على النحو الاتي:

- **إستراتيجية التنمية المركزية**

تكون إستراتيجية التنمية المتماسكة والسياسات الفاعلة لتشجيعها مسألة مركزية في استخدام الإستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز التنمية المستدامة ، فالانفتاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار حتى في الجهود الهادفة إلى تكوين بيئة قادرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحالات حماية قوية للمستثمرين الأجانب ، ولا يمكن ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مجسداً أو مشجعاً لأهداف التنمية والبيئية، فضلاً عن أن الدولة النامية سوف تختلف إختلافاً واسعاً من حيث الطريقة التي بإمكانها أن تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية المستدامة ، ويؤكد Mugabe وهو محلل أفريقي بارز أنه لن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر دافعاً رئيسا للتنمية والبيئة ، وبناءاً على ذلك يجب أن تهدف إستراتيجيات التنمية إلى تطوير القدرات العلمية والاجتماعية والمالية المحلية ، وتكون هادفة إلى توسيع الأسواق المحلية وما هو مهم ، وهو تسخير الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الأهداف (Mugabe, 2003, 24) .

وحتى مع وجود استراتيجية التنمية المتماسكة . فإن هناك عوائق تحول دون التعاون التكنولوجي الناجح ، وربما تكون هذه العوائق مدفوعة من خلال سياسة، أو من رغبة الشركات الأجنبية متعددة الجنسية في حماية ملكية التكنولوجيات والعائد التي تمنحها هذه التكنولوجيا ، وهنا تحتاج الحكومات الوطنية إلى إختيار متأنٍ وسليم

وجهود حثيثة تسعى إلى تخفيض معوقات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية (Gallagher and Zarsky, 2003, 24).

- إستراتيجيات الشركات الأجنبية متعددة الجنسية : أهمية التعاون والتطبيق الجيد

تعمل الشركات متعددة الجنسية على مشاركة كل من الحكومات الوطنية والشركات المحلية وكل المؤسسات التي من شأنها الاهتمام بالبيئة والتنمية سواء كانت إقليمية أو عالمية في تحديد خيارات الاستثمار وفرصتها التجارية بالانسجام مع أهداف التنمية التي وضعتها الحكومات ، وهذه الموافقة على التلاؤم والانسجام مع برنامج التنمية والتعاون يجعل تحديد خيارات الاستثمار ضمن منظور عالمي (Porter, 2002, 2).

وتؤكد مؤسسات التنمية أن مهارة الشركات الأجنبية متعددة الجنسية تكمن وراء الهدف، وهو تحسين أداء التنمية من خلال إستراتيجيات تتبناها الشركة وتقودها من خلال توظيف كفاءة الشركة مع المنظمات والمؤسسات العالمية والحكومية والمجتمع المدني في مجال التنمية، ويمكن للشركة الأجنبية متعددة الجنسية إن تمارس دوراً مهماً في نشر التطبيق الجيد في الإدارة البيئية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك يتطلب من الشركات أن تتبنى معايير عالمية أفضل في كل عملياتها العالمية وتستمر في تدريب القوى العاملة المحلية لتعزيز قدرتها ومراقبتها (ODI, 2002, 15).

- إستراتيجية معايير مواطنة المؤسسة الجيدة

تقوم الشركة بمبادرات طوعية لتشجيع التنمية المستدامة من خلال تحاكميتها الداخلية بحيث تشتمل على الأخذ بالحسبان المعاملة العادلة بين حملة الأسهم سواء كانوا أفراداً مواطنين أم أجانب ، وكذلك التنسيق بين الشركة وحملة الأسهم في تكوين الثروة وتوفير فرص العمل التي من شأنها أن تحسن وضع عوائل عديدة من خلال رفع الفقر عن كاهلهم والمساندة المالية لخلق المشروع الأفضل ، وكذلك الإفصاح بدقة عن مركز الشركة المالي والأداء والملكية وإظهار تحاكمية المؤسسة وليس هذا فحسب وإنما الإفصاح عن الأخطار الخاصة بالالتزامات البيئية ، فضلاً عن الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالموارد البشرية والعاملين وسياسات الشركة في الموارد البشرية وخطط المالكين ، وتدخل هذه المهام ضمن مبادئ الدول الصناعية في الاحتياطات والتحوطات الخاصة لتحاكمية الشركة في مسؤولياتها الاجتماعية (الجميل، ٢٠٠٥، ٨ -٩). وموافقتها على التعاون مع حكومات الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، إن مثل هذه الجهود سوف تذهب سدى من خلال معايير عالية إلزامية لمواطنة المؤسسة الجيدة بالنسبة للشركات الأجنبية متعددة الجنسية (Zarsky, 1999, 48).

- إستراتيجية مستوى إستجابة الشركة

يعتمد معظم التأثير الشامل للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة ، على سياسات الحكومة في الدولة المستقطبة والبلد الأم وعلى سلوك الشركة متعددة الجنسيات نفسها، وفيما يتعلق بالأخيرة فإن السمة ذات الأهمية الخاصة للعقد الأخير

كان التركيز على سلوك المؤسسة المسؤول ، فالشركات ولا سيما الشركات الكبيرة كانت قد تعهدت وعلى نحو متزايد المبادرات الطوعية لتقديم جدول أعمال للتنمية المستدامة وتضم هذه المبادرات إصدار قوانين الإدارة ، وتنفيذ أنظمة الإدارة المرتبطة والأحدث، من بينها الإبلاغ العام عن الأداء غير المالي للشركات ، وكانت الشركات قد تعهدت بهذه المبادرات لأسباب مختلفة لتحسين الخضوع للقوانين والأنظمة للسيطرة على مخاطر المقاضاة ، ولتحسين العلاقات مع العملاء والشركات الشريكة ولتحسين العلاقات مع المجتمعات التي تعمل فيها (OECD, 2001, 5-6).

وتتم الاستجابة من خلال ما يأتي :

١. **القوانين الإدارية للمؤسسة (الشركة)**: هي التعابير الطوعية للتعهد الذي يضع المعايير والمبادئ مسبقا لإدارة الشركة ، وتغطي سلسلة من القضايا وأسعارها وطرح كل دعامة من الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للتنمية المستدامة ومن هذه القضايا الإدارة البيئية وحقوق الإنسان ومعايير العمل ومحاربة الفساد وحماية المستهلك وإفصاح المعلومات والمنافسة والعلوم التكنولوجيا . (WDM, 2003, 22-23) and (OECD, 1998, 10)

٢. **أنظمة الإدارة البيئية للشركة** : تقوم الشركات بتطوير أنظمة الإدارة لتنفيذ الاستراتيجيات والتعهدات التي وجدت في قوانين الإدارة ولا سيما أن شركات عديدة تدخل أنظمة إدارة بيئية ونظام الإدارة البيئية الفاعل هو الذي يحدد ويراقب المخاطر المرتبطة بالبيئة ويزيد من ادخارات الكلفة من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد والطاقة ، وعلى الشركات إن تسعى لزيادة مصداقية التزاماتها البيئية من خلال إصدار تفاصيل نظام الإدارة البيئية الخاصة بها (OECD, 2001, 8) and (Mcnally, 2003, 13).

٣. **الإفصاح عن الأداء البيئي للشركة والحكم الصالح** : الإفصاح هو أحد آليات التحاكم المؤسسي الجيدة أو الحكم الصالح ، وهنا يُطرَحُ سؤال عن ماذا يفصح ، وما هي المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها؟ إن عملية الإفصاح لا بد إن تشمل كل المعلومات والبيانات وما حصل في الشركة (أداء الشركة) وبالتفصيل عبر التقارير اليومية والشهرية والفصلية والنصف سنوية والسنوية، وما يخص الأداء الماضي ونتائجه تفصيلياً ، إلا أن هناك معلومات تقع تحت بند المعلومات الاستراتيجية تكون رهينة السرية في الإدارة حتى يحين تحقق نتائجها ، ووفقا لشمولية عملية الإفصاح، بما يوفر صورة كاملة وشاملة بنشاطات وأعمال الشركة، ولا بد من الإفصاح أيضاً عن المعلومات الخاصة بالأداء الفعلي للإدارة عن كيفية تعاملها مع هذه الأخطار ، ومن ضمن أداء الشركة هناك الأداء البيئي للشركة، أي الإفصاح عن الأداء البيئي للشركة (الجميل، ٢٠٠٥، ١١)، وينجم عن هذا الأداء أخطار.

لذا من المفروض أن يكون الأداء البيئي مستخدما من قبل عدد من الشركات التي تقوم بالإفصاح أو الإبلاغ عن نتائج جهودها ونشاطاتها البيئية للجمهور ،

فالشركات تواجه ضغوطا متزايدة لنشر تقارير شاملة عن أدائها البيئي ، بما فيها المعلومات الكمية التي تعود ولسنوات عديدة مضت مع الإشارة إلى تجاربها السالبة، ففي الاقتصاديات التي تطبق فيها الإدارة البيئية واسعة الانتشار يكون الطلب على التقارير البيئية ذات النوعية العالية ، ويتزايد بوصفه خطوة تالية في التطبيق البيئي التعاوني المتقدم ، وما يزال الإفصاح عن الأداء البيئي غير شائع نسبيا، وهناك اختلاف ملحوظ في الكيفية التي تنشر فيها المعلومات والبيانات في هذا الشأن (OECD, 2001, 8)، كما أن التخطيط واستخدام الموارد ونشاطات القطاع الخاص يجب أن يكون تحت السيطرة ، والتباين الاقتصادي بين الدول يفرض على الدول المتقدمة مسؤولية مساعدة الدول النامية في بناء قدرتها التنظيمية ، ويمكن أن يكون هذا الدعم مرتبطاً بتدفقات الاستثمار المتزايدة والالتزامات بموجب اتفاقيات الاستثمار الموجودة أو العالمية الجديدة، بناء القدرة التنظيمية عملية طويلة الأجل ، وغير مؤكد وفي الأجل القصير إلى المتوسط، لذلك فمن الضروري بناء إطار للتنظيم العالمي والتنسيق ،لضمان الاستثمار الأ جنبي المباشر في تشجيع التنمية المستدامة (Mc Nally, 2003, 3-4) .

- إستراتيجية التنظيم بين المستثمر والدولة المستقبلة

عندما تقوم الدولة المستقطبة بالتنظيم من خلال مطالبة الشركات الأجنبية متعددة الجنسية بمعايير أعلى من الشركات المحلية هنا تقوم الشركات متعددة الجنسية بتفسير ذلك التميز والتنظيم على أنه تعسفي ، وأنه جاء على أساس حقوق الملكية في حين تفسره الدولة المستقطبة على أنه لا يجوز المقارنة بين الشركات الأجنبية متعددة الجنسية والشركات المحلية فالتمييز من الدولة المستقطبة قائم على أساس نوعية تلك الشركات من خلال أدائها البيئي والاجتماعي إلى جانب أدائها الاقتصادي، إلاّ إن الشركات لا ينظر اليها على هذا الأساس ، ويتم التعبير عنها بإجراءات نقدية (WDM, 2003, 20).

من هنا فإن التنظيم بين الدولة المستقطبة والبلد الأم للشركة لا يعد كافياً لتحقيق الاستثمار المستدام والمسؤول، بل يجب تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في كل من الدولة الأم والمستقطبة لعرقلة سلوك المؤسسة غير المسؤول ، وهذا يتطلب دعماً لشفافية المستثمر والإبلاغ عن الآثار البيئية وقابلية بناء المجتمع المدني (Porter, 2002, 21)، الذي يكون له القدرة على مراقبة أعمال تلك الشركات في الدولة المستقطبة ومقارنتها بالمعايير المعتمدة ، ولهذا تشكل مؤسسات المجتمع المدني عناصر ضغط ومقاومة ، لا بل يمكن وصفها بأنها جهات للرقابة الخارجية على التزامات الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وغالبا ما تصدر تلك الشركات تقارير مستمرة مؤثرة في مستوى الأداء الاجتماعي للشركة ، والحد الأدنى الذي لا يمكن إن تصل إليه الشركة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية ، والحد الأعلى، لذلك تؤشر في الوقت نفسه أي خلل في الأنظمة التي تمارسها الشركة ، فضلاً عن الالتزامات التي تقدرها والمنافع التي حققتها الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وتطبيق العدالة (الجميل، ٢٠٠١، ٣٦).

وبإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون مستداماً بناءً على ما ذكرناه ، وإن كان داخل نظام أوسع يشجع هياكل السوق الجيدة، ويكون منسجماً مع الإستراتيجيات الوطنية والعالمية الموجودة للاستدامة ، وهذا مايجعلنا ندرك الحاجة إلى جهود متعددة الأطراف لإزالة الأمور التقليدية وتخفيف الفساد ولزيادة القدرة على الالتزام بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (WWF, 2000, 6).

- **إستراتيجية الاتفاقيات الدولية والدول المستقطبة**

تكون معظم إتفاقيات الاستثمار العالمية والمنظمة على نحو متعدد الأطراف مثل (NAFTA, EU) والاتفاقيات الثنائية هي إتفاقيات أو أدوات لحماية المستثمرين الأجانب للتعويض عن مصادرة الملكية ، أو معاملة المستثمرين المعاملة الوطنية ، أو لزيادة إمكانية وصول المستثمرين الأجانب إلى قطاعات معينة (WDM, 2003, 7).

لكنها في المقابل تقيد قدرة الحكومات الوطنية على تنظيم نشاطات المستثمرين الأجانب ضمن الأسبقيات التنموية والبيئية والاجتماعية ، وتبين عملياً أن المعيار لأنظمة الاستثمار العالمية يفضل المصالح التجارية الضيقة للمستثمرين الأجانب على المصالح الاجتماعية والبيئية الأوسع ، فتنتهي بفشل اتفاقيات الاستثمار العالمية الموجودة التي تطالب حتى بأدنى المعايير لمسؤولية المؤسسة (Porter, 2002, 1).

لذا يجب تكوين اتفاقيات متعددة الأطراف ، تحاول أن تربط بين المستثمرين والدولة المستقطبة، وتحاول أن تدرك الحدود الضرورية لتحرير الاستثمار بأسلوب منهجي ومتماسك، وأن يكون هناك توازن بين مصالح المستثمر والدولة المستقطبة (WWF, 2000, 4).

رابعاً - إنموذج العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

المؤشرات المعتمدة في الدراسة للتعبير عن التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في الاتي:

أ. **المؤشرات المعبرة عن التنمية المستدامة**

١. **غاز ثنائي اوكسيد الكربون:** يعد غاز ثنائي أوكسيد الكربون من المؤشرات المعبرة عن البيئة، وذلك لتأثيره على الاحتباس الحراري (Engelmam, Robert, 1998, 9) ودرع الأوزون، كما أن مصدر إنبعاثاته نتيجة الفعاليات الاقتصادية من عملية الإنتاج واستنزاف الغابات واستهلاك الوقود المتحجر والطاقة ، (موسي شيت، ٢٠٠٠، ١٠٨) التي تسبب الضرر البيئي ، إذ يشكل هذا الغاز نسبة ٥٥% من نسبة انبعاثات الغازات إلى الغلاف الجوي، كما أن كمية تركز هذا الغاز تشكل ٢٨٠ جزءا قبل عملية التصنيع التي جاءت بها الثورة الصناعية (UNEP, 1999, 348) وقد ارتفع هذا التركيز إلى ٣٢٥,٥ جزءاً بالمليون في عام ١٩٧٠ (UNEP, 1999, 335).

٢. **الطاقـــة**: إنالتوسع في استهلاك الطاقة يعد مؤشراً يرتبط بالتطور الحـــضاري ، كما أن التوسع في استهلاك الطاقة يعد أحد أهم العوامل المـــؤثرة فـــي البيئـــة (عبدالله، ٢٠٠٠، ٢٠٥)، ولاسيما أن هناك تزايدا في استهلاكها في كـــل مـــن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (موسي شيت، ٢٠٠٠، ٤٤ -٤٧)، إلا أن الدول المتقدمة كان لها النصيب الأكبر من الاستهلاك في الماضي والحاضـــر ، في حين تسعى معظم الدول النامية أن تصبح في نمط سلوكها الاقتصادي فـــي مجال التكنولوجيا مشابهة للدول الغنية ، وقد إرتفع استهلاك العالم مـــن الطاقـــة نحو ١٨٦ % في عام ١٩٩٦م معدلاً قياسياً. أما السكان فيعد مؤشر السكان من المؤشرات المهمة في الاقتصاد والاجتماع معا، إذ إن السكان العنصر الـــرئيس في عملية الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية التي يصدر عنها إنبعاثات الغازات والنفايات هذا من جهة ، من جهة أخرى يعد السكان من المستهلكين لـــذا يـــسهم نمط استهلاكهم وسلوكهم الاجتماعي في الانبعاث والنفايات.

ويعد هذا المؤشر عنصررنابط بين الاقتصاد والاجتمـــاع والبيئـــة ، وإذا مـــا حصل توازن بين هذه الأركان الثلاثة فإن فرص تحقيق التنمية المستدامة ممكنة.

ب. المؤشرات المعبرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد أن تم اختيار المؤشرات المستجيبةللتعبير عن التنمية المستدامة ، أصـــبح لا بد من إختيار مؤشرات مفسرة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة. وذلك من خلال الاعتماد على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشـــر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة في ثلاثة قطاعات ، تتضمن هـــذه القطاعـــات صناعات وخدمات فرعية تشكل مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والتي عرضت من خلال تقارير الاستثمار العالمية وتظهر أثر هذه التدفقات على التنميـــة المستدامة.

٢. توصيف الإنموذج

لغرض توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمعبر عنـــه بثلاثـــة قطاعات رئيسة التي تحتوي بدورها على قطاعات فرعية دخـــل إليهـــا الاســـتثمار الأجنبي المباشر عن طريق عمليات الدمج والحيازة ، والتنمية المستدامة التـــي تـــم التعبير عنها بمؤشرات ثلاثة إستنبطت من مجموعة المؤشرات التـــي وردت فـــي الجانب النظري، وهي كل من إنبعاث غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2، واســـتهلاك الطاقة غير المتجددة ، ومعدل إنبعاث ثنائي أوكسيد الكربونبالنسبة للفرد الواحـــد ، وفي ضوء ما تقدم من فصول أحاطت بها سواء أكانت نظرية أم إحصائية ولغرض تطبيـــق ذلـــك تجريبيـــا فـــي إنمـــوذج كمـــي إعتمـــدت الـــصيغة الرياضـــياتية الآتية :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U_i \ldots$$

Y_i = المتغير المستجيب المعبر عن التنمية المـــستدامة الـــذي تـــم التعبيـــر عنـــه بالمتغيرات الآتية وفقا لمتغيرات الجدول.

Y_{co2} = المتغير المستجيب الأول يمثل: إنبعاثات غاز ثنائي أوكسيد الكربون.

Y_{Enr} = المتغير المستجيب الثاني يمثل : الطاقة غير المتجددة معبر عنها بألف طن متري للوحدة الواحدة.

Y =المتغير المستجيب الثالث يمثل: معدل نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون.

X_i = المتغيرات المفسرة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات التنمية المستدامة التي تم التعبير عنها بالمتغيرات الآتية وفقا لبيانات الجدول.

X_1 =القطاع الأول الذي يمثل : القطاع الأولي الذي يتضمن قطاعات فرعية مختلفة.

X_2 =القطاع الثاني الذي يمثل : القطاع الصناعي الذي يتضمن قطاعات فرعية مختلفة والبالغ عددها أربعة عشر قطاعاً.

X_3 =القطاع الثالث الذي يمثل: القطاع الخدمي الذي تضمن قطاعات فرعية مختلفة والبالغ عددها إثنا عشر قطاعاً.

وسوف يعتمد في هذه الدراسة على متغيرات ثلاثة للتعبير عن التنمية المستدامة التي تشكل متغيرات مستجيبة، أما المتغيرات المفسرة للعلاقة فهي ثلاثة قطاعات تتضمن القطاع الأولي والصناعي والخدمي.

٣. أ. نتائج تحليل الانحدار

لقد أستخدم الانحدار الخطي المتعدد لغرض إيجاد أثر المتغيرات المفسرة في المتغير المستجيب خلال مدة الدراسة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣، والذي سوف يعتمد في توضيح العلاقة مع المتغيرات المستجيبة ، وهي غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2، واستهلاك طاقة غير المتجددة ، ومعدل نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون، وبما أن مدة الدراسة سبع عشرة سنة ، من هنا فإننا سوف نحصل على سبع عشرة مشاهدة لكل قطاع خلال مدة الدراسة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣، علما أن قيمة t الجدولية ١,٧٤٠، وقيمة F الجدولية هي ٣,٤١ (شربجي، ١٩٨١، ٨٩) للقطاعات عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣ وكما يأتي :

الجدول ١

تأثير المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد CO_2 خلال مدة الدراسة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣

المتغيرات المفسرة / المتغير المعتمد		ثابت معادلة الانحدار	القطاع الأول (أولي) X1	القطاع الثاني (صناعي) X2	القطاع الثالث (خدمي) X3	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة
O_2	β	٣٥١	٠,٠٠٠٤٣٥	٠,٠٠٠٠١٢	٠,٠٠٠٠٠٠٢	%٧٦	%١٣,٧١
	t	١٧٣,١	٢,٧٩	٣,٢٥	٠,٧٦		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة $P \leq 0.05$

تشير نتائج الإنموذج الموضحة في الجدول أعلاه من خلال معامل التحديد R^2 أن ٧٦% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستجيب غاز ثنائي أوكسيد الكربـــون تفسر بوساطة الاستثمار الأجنبي في مجال القطاعات الثلاثة التي تمثلها المتغيـــرات المفسرة والمقدرة في الإنموذج، وأن ٢٤% من التغيرات تفسرها عوامـــل أخـــرى. وأظهرت نتائج التقدير أن قيمة F المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية ، مما يؤكـــد معنوية الإنموذج بصفة عامة من الناحية الإحصائية، وعند إختبـــار مـــدى قابليـــة المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المستجيب، تبـــين بـــأن قيمة t^* المحسوبة بالمتغيرات المفسرة التي يتضمنها الإنموذج المقدر أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥%، أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأول أدى ذلك إلى زيادات في كميات انبعاث ثنائي أوكسيد الكربـــون، ومن ثم يكون هذا سبب في التلوث البيئي با ستثناء القطاع الثالث x_3 الذي كان قيمـــة t المحسوبة له أقل من الجدولية ، إذاً ليس له القابلية في تفسير التغيير في المتغيـــر المستجيب، أي ليس له أي تأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%.

أما F المحسوبة على مستوى الإنموذج ككل فهي أكبر من الجدولية ، من ذلك نجد أن المتغيرات المفسرة لها تأثير معنوي إيجابي في المتغير المعتمد وهـــذا مـــا يثبت فرضية البحث الأولى.

الجدول ٢

تأثير المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد استهلاك الطاقة غير المتجددة خلال مدة الدراسة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣

المتغيرات المفسرة / المتغير المعتمد		ثابت معادلة الانحدار	القطاع الأول (أولي) X1	القطاع الثاني (صناعي) X2	القطاع الثالث (خدمي) X3	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة
استهلاك الطاقة غير المتجددة	β	٩٧٠٢٣٠٢	٩٨,٠	٢,٨٦	٠,٨٦٧	%٧٩,٢	١٦,٤٨
	t	٢٠,٩٧	٢,٧٥	٣,٤١	١,٢٧		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة $P \leq 0.05$

تشير نتائج الإنموذج الموضحة في الجدول ٢ من خلال معامل تحديـــد R^2 أن ٧٩% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد استهلاك الطاقة غيـــر المتجـــددة تفسر بوساطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال القطاعا ت الثلاثة التـــي تمثلهـــا المتغيرات المفسرة والمقدرة في الإنموذج، وأن ٢١% من التغيرات تفسرها عوامل أخرى. وأظهرت نتائج التقدير أن قيمة F المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية مما يؤكد معنوية الإنموذج بصفة عامة من الناحية الإحصائية، وعند إختبار مدى قابلية المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المستجيب تبين بأن t^* المحسوبة للمتغيرات المفسرة التي يتضمنها الإنموذج المقدر أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥% إذ تعبر عن ســـلوك طـــردي بـــين المتغيـــرات

المفسرة والمتغير المستجيب، أيكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات أدى ذلك إلىزيادات في كمية استهلاك الطاقة غير المتجددة ، ومن ثم تكون القطاعات المستهلكة للطاقة غير المتجددة مؤثرة في فرصة الأجيال المستقبلية في الحصول على الموارد الطبيعية غير المتجددة ، أي لا بد من وضع مؤشرات محددة تسمح بتحكمية الموارد الطبيعية التي يستنزفها المجتمع ودرجة نفادها، وما هي الكمية التي يجب استهلاكها من قبل الجيل الحالي ، وما هي الكميات التي يجب الاحتفاظ بها للأجيال المستقبلية ، أي تحقيق التنمية من دون التأثير سلبا في مستوى معيشة الأجيال القادمة ،من خلال الموازنة بين إستنزاف الموارد المتاحة ومتطلبات التنمية، فضلا عن أن زيادة الاستهلاك للطاقة غير المتجددة يؤدي إلى زيادة انبعاث غاز ثنائي أوكسيد الكربون الذي يعد سبباً من أسباب التلوث البيئي . باستثناء القطاع الثالث الذي كانت قيمة t * المحسوبة أقل من الجدولية، إذليس له القابلية في تفسير التغير في المتغير المستجيب، إي ليس له أي تأثير، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي فيه لا يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية ولا مانع من الاستثمار في هذا القطاع ، أما F المحسوبة على مستوى الإنموذج ككل فهي أكبر من الجدولية، من ذلك نجد أن المتغيرات المفسرة لها تأثير معنوي إيجابي في المتغير المستجيب، وهذا ما يثبت فرضية البحث الثانية.

الجدول ٣

تأثير المتغيرات المفسرة قبل الاستبعاد في المتغير المعتمد معدل نصيب الفرد من غاز CO_2 خلال مدة الدراسة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣

المتغير المعتمد / المتغيرات المفسرة		ثابت معادلة الانحدار	القطاع الأول (أولي) X1	القطاع الثاني (صناعي) X2	القطاع الثالث (خدمي) X3	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة
معدل نصيب الفرد من غاز CO_2	β	٦,٨٣	-٠,٠٠٠٠٢٢	-٠,٠٠٠٠٠١	٠	٧١,٩ %	١١,٠٨
	t	٦٠,٥٩	٢,٥٠	٢,٧٣	٠,٨٥		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة $P \leq 0.05$

تشير نتائج الإنموذج الموضحة في الجدول ٣ من خلال معامل التحديد R^2 أن ٧١,٩% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستجيب معدل نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون تفسر بوساطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال القطاعات الثلاثة التي تمثلها المتغيرات المفسرة والمقدرة في الإنموذج، وأن ٢٨,١% من التغيرات تفسره عوامل أخرى. وأظهرت نتائج التقدير إن قيمة F المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية ، مما يؤكد معنوية الإنموذج بصفة عامة من الناحية الإحصائية، وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المستجيب تبين بأن قيمة t * المحسوبة للمتغيرات المفسرة التي يتضمنها الإنموذج المقدر أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية

٥%أي هناك سلوك عكسي بين المتغيرات المفسرة والمتغير المستجيب أي كلما إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2، والسبب في ذلك يعزى إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات يؤثر بشكل مباشر في سوق العمل وتوزيع الدخل فهو يسهم في رفع معدلات الفقر ، فالنمو الاقتصادي المدفوع بالاستثمار من شأنه أن يساعد على رفع الفقر ، والضرر الاجتماعي والبيئي الذي يعرضه الفقر للخطر . أما في حالة عدم وجود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فسيقود إلى أثر سلبي في سوق العمل وتوزيع الدخل بحيث تتدنى عدم الدخول المتحققة للأفراد فيتجه هؤلاء الأفراد نتيجة الفقر المدقع إلى إزالة الغابات لزيادة الأرض الزراعية أو تقديم خشب الوقود وتعرية التربة من الغطاء النباتي الذي يؤدي إلى التصحر، أي ما يطرح من غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2 يفوق ما يؤخذ منه ، ومن ثم فان نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون سوف يزداد نتيجة الفقر. باستثناء القطاع الثالث الذي كانت قيمة t^* المحسوبة أقل من الجدولية ، إذاً ليس له القابلية على تفسير التغيير في المتغير المستجيب أي ليس له أي تأثير.

أما F المحسوبة وعلى مستوى الإنموذج ككل فهي أكبر من الجدولية، من ذلك نجد أن المتغيرات المفسرة لها تأثير معنوي سلبي في المتغير المستجيب، وهذا ما يدحض فرضية البحث الثالثة.

ب. **نتائج التحليل العنقودي**

من خلال استخدام التحليل العنقودي تم تصنيف القطاعات الفرعية المختلفة على أساس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة خلال مدة الدراسة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣ لأغراض تصنيف القطاعات الفرعية المختلفة والوصول إلى القطاعات الفرعية التي تدفق إليها الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير خلال مدة الدراسة والوصول إلى أفضل العناقيد التي تتضمن القطاعات الفرعية التي تدفق إليها بشكل أكبر ثم الأدنى فالأدنى ، والذي نعتقد أن هذا التحليل سوف يعطي وصفاً دقيقاً للقطاعات الفرعية موضوع الدراسة ، فقد تم إفتراض عدد العناقيد ع = ٥ واحتسبت النتائج على بيانات عن القطاعات الفرعية المختلفة ضمن القطاعات الرئيسة التي تدفق إليها الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة التي شملها التحليل وردت بياناتها في تقارير الاستثمار العالمية للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، وتم الاعتماد عليها في التحليل العنقودي وكانت النتائج كالآتي :

لقد أظهرت نتائج التحليل خمسة أصناف من القطاعات الفرعية المختلفة هي:

العنقود الأول = الصنف الأول

١. الكيماويات والمنتجات الكيماوية
٢. مؤسسات التمويل
٣. خدمات الأعمال

العنقود الثاني = الصنف الثاني

١. التعدين، صناعة النفط والتكرير
٢. الخشب وإنتاج الأخشاب
٣. المعادن ومنتجات المعادن
٤. المكائن والمعدات
٥. منتجات الصناعات غير المعدنية
٦. وسائل النقل والمركبات
٧. الأجهزة الدقيقة
٨. النشر والطباعة وإعادة الإنتاج للتسجيل الإعلامي

العنقود الثالث = الصنف الثالث

١. النقل، الخزن والاتصالات
٢. الكهرباء، الغاز، الماء

العنقود الرابع = الصنف الرابع

١. الأغذية، المشروبات والتبوغ
٢. الفحم، البترول والوقود غير النقي
٣. المعدات الكهربائية والإلكترونية
٤. التجارة
٥. نشاطات خدمة شخصية واجتماعية

العنقود الخامس = الصنف الخامس

١. الزراعة، صيد، أسماك وغابات
٢. الغزل والنسيج، الألبسة وصناعة الجلود
٣. البلاستك والصناعات البلاستيكية
٤. البناء والتشييد
٥. التعليم
٦. صحة وخدمات اجتماعية
٧. الحكومة والدفاع
٨. الفنادق والمطاعم
٩. خدمات أخرى
١٠. صناعات أخرى

من خلال ما تقدم يتضمن **الصنف الأول:** صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية، مؤسسات التمويل، خدمات الأعمال هذا الصنف كان نصيبه من تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمجوالحيازة كبيراً، وهذا الصنف ذو بيعية عالية ، أي عليه إقبال شديد من قبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكان في مقدمة هذا الصنف صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية التي تعمن الصناعات الملوثة جدا ، من هنا على الدول المستقطبة أن تقوم بتنظيم دخول الاستثمار ا لأجنبي المباشر في هذه الصناعة ووضع معايير بيئية متفق عليها مع المستثمرين الأجانب أو مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسية مسبقا وتكون ملزمة، وعليها مراقبة نشاط كل من هؤلاء في هذه الصناعة في أثناء عملية الإنتاج.

أما مؤسسات التمويل وخدمات الأعمال فهي مجالات غير ملوثة من هنا تقوم الدول النامية بتوسيع دخول المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية متعددة الجنسية إلى هذين المجالين مع التنسيق والتنظيم.

ويضم **الصنف الثاني**: مجموعة من القطاعات التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء كانت المتجددة أو غير المتجددة وملوثة ، فضلا عنتكاليفها الاجتماعية ، اذ كان لها نصيب كبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة، من هنا على الدول النامية أيضا أن تقوم بتنظيم دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات الفرعية ووضع معايير بيئية متفق عليها أيضا مع المستثمرين الأجانب مسبقاً، وتكون ملزمة وعلى الدولة المستقطبة مراقبة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات الفرعية في أثناء عملية الإنتاج والقيام بترصين المعايير البيئية بين فترة وأخرى.

الصنف الثالث:تضمن قطاعات فرعية النقل ، الخزن والاتصالات الأول والثاني الكهرباء، الغاز، الماء وقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة وهناك إقبال جيد نحوها وهي غير ملوثة وعلى الدول النامية أن تقوم بتقديم الحوافز لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها.

الصنف الرابعالذي تضمن صناعات فرعية وكان لها نصيب لا بأس به من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة ، إلا أن هناك صناعات ملوثة إما ملوثة بيئيا أو ملوثة اجتماعيا فصناعة الفحم والبترول والوقود غير النقي ملوثة بيئيا وعلى الدول أن تضع قيوداً صارمة بوجه مثل هكذا استثمار أو تدفق استثماري نحوها أما صناعة المشروبات والتبوغ فهي ملوثة اجتماعيا.

الصنف الخامس: وتضمن مجموعة من القطاعات الفرعية المختلفة التي كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة منخفضة جدا وأحيانا منعدمة و لاسيما الخدمات التي تعد من الوسائل اللازمة للنهوض بواقع المجتمعات في الدول وخصوصا النامية منها ، لكي تكون قادرة على تحقيق متغيرات التنمية المستدامة.

وهنا على الدول ولا سيما النامية والفقيرة أن تقوم بتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بوساطة الدمج والحيازة في هذه المجالات التي تضمنها الصنف الخامس.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أ. الاستنتاجات

من خلال معالجة البيانات واختبار فرضيات البحث ، توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية :

١. تباينت الصناعات والخدمات الفرعية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي عبر عمليات الدمج والحيازة إليها، وكانت هناك تذبذبات في هذه التدفقات بين صناعة وأخرى وخدمة وأخرى، واتجهت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر عمليات الدمج والحيازة في بدء مدة الدراسة إلى صناعات غير ملوثة وخدمات، إلا أنه في وسط مدة الدراسة وحتى نهايتها تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات ملوثة، أو التي تتطلب كمية جيدة من المواد الأولية من القطاعين الأول كالتعدين وصناعة النفط وتكريره ، والثاني الكيماويات والمنتجات الكيماوية والأغذية والمشروبات والتبوغ والفحم ، والبترول والوقود غير النقي والمعدات الكهربائية والإلكترونية والمعادن ومنتجات المعادن ووسائل النقل والمركبات ... الخ، أما في القطاع الثالث قطاع الخدمات فقد اقتصر على مؤسسات التحويل ، النقل والخزن والاتصالات والتجارة، وخدمات الأول والثاني نشاطات خدمة شخصية واجتماعية وأغلب ما تقدم من صناعات إما أن تكون ملوثة أو تتطلب كمية كبيرة من المواد الأولية.

٢. أظهرت نتائج تحليل الانحدار قبل الاستبعاد ان المتغيرات المفسرة على المستوى الكلي لها تأثير معنوي إيجابي في المتغير المعتمد غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2.

٣. أظهرت نتائج تحليل الانحدار قبل الاستبعاد أن المتغيرات المفسرة على المستوى الكلي لها تأثير معنوي إيجابي في المتغير المعتمد استهلاك الطاقة غير المتجددة.

٤. أظهرت نتائج تحليل الانحدار قبل الاستبعاد أن المتغيرات المفسرة على المستوى الكلي لها تأثير معنوي سلبي في المتغير المعتمد معدل نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون CO_2 وكذلك الحال على المستوى ا لمتغيرات الجزئية.

٥. أظهرت نتائج التحليل العنقودي للقطاعات الفرعية المختلفة أن العنقود الأول الصنف الأول تضمن قطاعات فرعية : الكيماويات والمنتجات الكيماوية وهي من القطاعات الفرعية الملوثة بشكل كبير جداً ، وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة بشكل كبير جدا مقارنة مع باقي القطاعات الفرعية الأخرى.

٦. أظهرت نتائج التحليل العنقودي للقطاعات الفرعية المختلفة أن العنقود الثاني الصنف الثاني تضمن مجموعة من القطاعات الفرعية ، وهي ملوثة بشكل كبير جدا وفي اوقت نفسه مستنزفة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بشكل كبير جدا وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة بشكل كبير أيضا مقارنة مع باقي القطاعات الفرعية الأخرى من العنقود الثالث، الرابع، الخامس.

٧. أظهرت نتائج التحليل العنقودي للقطاعات الفرعية أن العنقود الثالث والرابع أي الصنف الثالث والرابع تضمنا عدداً من القطاعات الفرعية التي حظيت بتدفق جيد نوعا ما من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة، فمنها ما هو مفيد إجتماعياًكقطاع خدمة شخصية و إجتماعية، ومنها ما هو ملوث بيئيا و إجتماعياًالملوثة بيئيا قطاع الفحم ، والبترول والوقود غير النقي، والملوث إجتماعياً هو قطاع المشروبات والتبوغ.

٨. أظهرت نتائج التحليل العنقودي للقطاعات الفرعية أن العنقود الخامس الصنف الخامس تضمن مجموعة من القطاعات الفرعية ، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها ضعيف جدا مقارنة مع باقي القطاعات الفرعية التي تعود إلى العناقيد الأخرى حتى أن هناك قطاعات فرعية كان متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها خلال مدة الدراسة بين ٠,٢٥% - ٠,٧٥% وأحيانا تكون معدومة.

ب. التوصيات

١. يجب ان تبذل الدول النامية جهوداً من أجل إنشاء إدارة بيئية كفء ووضع معايير بيئية واضحة للمستثمرين الأجانب ، والعمل على إمتلاك نظم تكنولوجيا تؤدي إلى نفايات أو ملوثات أقل، وتشجيع إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إتجاه تدوير النفايات بالاشتراك مع النظم البيئية.

٢. قيام الدول النامية ببذل جهود نحو تعزيز القدرة والإرادة السياسية لها لكي تتمكن من الإشراف البيئي على الصناعات وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية من خلال قوة التنظيم المحلي الجيد.

٣. نشر الوعي والثقافة البيئية والاجتماعية لدى الجمهور من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من الوسائل التي تكون أداة من أدوات الضغط والرقابة الخارجية على الشركات ، سواء كانت أجنبية أو محلية لتحسين سلوكها وبما ينسجم مع أهداف الاستدامة.

٤. ضرورة قيام أنظمة الاستثمار العالمية والاتفاقيات ، سواء كانت على مستوى ثنائي أو إقليمي أوعالمي على وضع التنظيم الذي تظهر من خلاله مصلحة المستثمرين الأجانب، وفي المقابل مصلحة الدول المستقطبة لتلبية الأسبقيات التنموية والبيئية والاجتماعية، وأن تعمل على وضع معايير بيئية ملزمة عالميا.

٥. تفعيل دور الشركات الأجنبية متعددة الجنسية في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق إستراتيجياتتقبناها وتقودها الشركات نفسها ، وكذلك من خلال نشر التطبيق الجيد للإدارة البيئية والاجتماعية عبر محاولة إشعارها بالمسؤولية، وتكريم من هو الأفضل في مجال تطبيقاته البيئية والاجتماعية ومساهمته في تدريب وتأهيل أصحاب الصناعات المحلية على تطبيق إدارة بيئية ، وتطبيق جيد للمعايير البيئية لتعزيز قدرة القوة المحلية وتدريبها.

٦. ضرورة أن تكون هناك إتفاقيات يتم فيها الاتفاق بين الدول المستقطبة والشركات الأجنبية متعددة الجنسية على مجموعة من المعايير البيئية ، الحد الأدنى منها أن تكون هذه المعايير ملزمة بعد الاتفاق.

٧. إتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه قطاعات فرعية ملوثة ومستنزفة للموارد الطبيعية غير المتجددة لذا نوصي الدول و لا سيما الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر بوضع مجموعة من المعايير والاتفاق عليها مع مجموعة دول الجوار ، بحيث تكون هذه المعايير موحدة مثلا على مستوى إقليمي.

٨. وعلى الدول النامية الفقيرة أنتستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر وتزيد منه ، وعلى دول العالم المتقدم أن تقوم بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه باتجاه هذه الدول، ولكن ضمن ضوابط بيئية واقتصادية رصينة.

٩. ضرورة قيام الدول النامية بالعمل على تحقيق التوزيع الأمثل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج والحيازة بين القطاعات الفرعية سواء كانت صناعية أو خدمية، وتزيد منه في المجالات غير الملوثة، وتضع الضوابط والمعايير في حالة تدفقه في المجالات أو صناعات ملوثة.

١٠. يجب أن تسعى الدول النامية إلى إنشاء مؤسسات أو مراكز إقليمية متخصصة في مجالات التمويل والتنمية المستدامة بحيث تكون قريبة من الواقع المدروس ، وتكون المعلومات المقدمة من قبلها أكثر مصداقية وشفافية وتكون نواة لتأسيس مؤسسات بأشكال أخرى.

وعلى الدول المتقدمة أن تقدم المساعدة للدول المستقطبة لبناء قدرتها التنظيمية، ويمكن ايضاً أن تكون هذه مرتبطة إرتباطا مباشرا بتدفقات الاستثمار المتزايدة لضمان التسلسل الملائم للتنظيم والتحرير والتنسيق لضمان هذه التدفقات باتجاه التنمية المستدامة.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
٢. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في الأعمال الدولية : مدخل في تحديد الخيارات المالية للشركة متعددة القومية وتحدياتها في عصر العولمة، ط ١ دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١ .
٣. سرمد كوكب الجميل، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر : تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة، مجلة علوم إنسانية، العدد ١٨، البحرين، ٢٠٠٥.
٤. سرمد كوكب الجميل، معايير الحكم الصالح في بيئات الأعمال حال الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد ٣٦، ٣٧، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥ .
٥. عبد الرزاق محمد صلاح شربجي، الانحدار الخطي المتعدد، دار الكتب للنشر والتوزيع، الموصل، العراق، ١٩٨١.

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. Asian Development Bank, Asian Environment, Outlook, Manila:ADB, 2001.
2. Bos Worth Barry and Susan M. Collins, Hoh dos Foreign Direct Investment Affect Economic Growth ? : Journal of Inter Natinal Economic , 1998.
3. David Stern, Progress on the Environmental Kuzents Curve? Journal of Economic Development and the Environment, No. 173–196, 1998.
4. E. Borensztein, de Gregoria, J–W. Lee, How does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? Journal of International Economics, 1998.
5. Edward H Graham, Foreign Direct Investment in the World Economy, IMF, Working Paper, Washington, USA, 1995.
6. Erika Rosnberg and Uera Mischenko, Conflicts Transnational Oil and Gas Development off Sakhim Island in the Russian For East : Conflicts and Normsina Globalizing Word , London Earth scon, 2002.
7. Gustavo Lagos and Patricio Velasco, Environmental Policies and Practices in Chilen Mining, International Development Research Centre, 1999.
8. John Mugabe, The Kyes to Africa's Sustainable Development Science, Technology and Investement, Paper Presented to the Global Financial Governance Initiative Working Group, North–South Institute, May 1, 2 www.nsi-ins, 2003.
9. Lyuba Zarsky and Sandy Buffet, Rules, Rights and Regimes: Development Sustainability and International Investement, Earch Scan, London, http://www.boell.org, 2003.
10. Lyuba Zarsky, Human Rights and the Environment, Conflict and Normsin a Blobalizing World , London :Earth scan, 2002.
11. Nick Mabey and Richard McNally, Foreign Direct Investment and the Environment from Pollution Havens to Sustainable Development, Report, WWF, UK, http://www.wwf-uk.org, 1999.
12. OECD, Globalization and Environment: Preliminary Perspectives, Paris: OECD, http://www.oecd.org, 1998
13. OECD, OECD Forum on International Investment, New Horizons and Policy Challenges Foreign Direct Investment in the 21 Century, Mexico City, 26–27 November, 2001.

14. Robert Engelman, Profiles in Cabon: An update on Population Consumption and Carbon Dioxide Emission Population. Action International, Washington, DC, USA, 1998.
15. S. Dasgupta, H. Hettige and D. Wheeler, What Improves Environmental Compliance? Evidence from Mexican Industry, Journal of Environmental Economics and Management, vol. 39, 2000.
16. Stephen Porter, A Center for International Environmental Low Issue Brief for the World Summit on Sustainable Development, http://www.iisd.org, 2002.
17. Theodore Moran, Foreign Direct Investment and Development, the Policy Agenda for Developing Countries and Economics in Transition, Institute for International Economics, Washington, USA, 1998.
18. UNEP, World, Resources, New York, USA, 1999.
19. WDM, Investment and the WTO–Busting the Myths, World Development Movement, http://www.wdm.org, 2003.
20. WWF, A Framework for Regulating International Investment, World Wide Found, 2000.